عبد الحميد: توحيد المؤسسة العسكرية هدف سيتحقق قريباً

باشاغا: الدبيبة يدفع ليبيا نحو الحرب من أجل السلطة

فتحي باشاغا

عبد الحميد الدبيبة

طرابلس – «وكالات»: اتهم رئيس الحكومة الليبية المكلف من البرلمان فتحي باشاغا رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، بدفع البلاد نحو الحرب والاقتتال، من أجل البقاء في السلطة، بالقوة ومن دون شرعية.

وقال باشاغا في كلمة مصورة، مساء أمس الأول الثلاثاء، إنه يحمّل «الحكومة منتهية الولاية، ورئيسها شخصياً، المسؤولية الوطنية والأخلاقية والشرعية على كل قطرة دم تسفك بسبب إصراره على الحكم بالقوة وبلا شرعية»، وفق تعبيره.

فيما دافع عن شرعيته وشرعية حكومته، من خلال نيله ثقة البرلمان وتزكية المجلس الأعلى للدولة، مشدداً على أنه عاقد العزم على تجسيد هذه الشرعية وترسيخها.

كما جدد باشاغا التأكيد على أنه لن يستخدم القوة أو التهديد لممارسة حقوقه السياسية، لافتاً إلى أن حكومته ستعمل على بناء دولة تحفظ كرامة المواطن وتضمن له العيش الكريم.

إلى ذلك وصف الوضع الحالي في البلاد بـ«الخطير»، داعياً الليبيين إلى «وضع حد لهذه الفوضى وعدم ترك ليبيا ومستقبلها رهن لمزاج شخص ومجموعة من أسرته»، في إشارة إلى الدبيبة، الذي اتهمه بالفساد.

وتزامنت كلمة باشاغا مع استعراض كبير للقوة الموالية لحكومته في ضواحي مدينة مصراتة أمس الأول الثلاثاء، حيث نشرت صفحة حكومته صوراً تظهر أرتالاً عسكرية كبيرة قالت إنها «استعراض اللواء 217 قوة حماية الشرعية الداعم للحكومة الليبية».

من جانبه شدد رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة أمس الأول الثلاثاء على أن توحيد المؤسسة العسكرية في البلاد «هدف سيتحقق في أقرب وقت».

وقال على حسابه في تويتر بمناسبة الذكرى السنوية لتأسيس الجيش الليبي، إن توحيد المؤسسة العسكرية من شأنه أن «يحقق طموحنا في بناء دولة مدنية ديمقراطية».

يأتي ذلك بعد دعوة الدبيبة في وقت سابق أمس الأول الثلاثاء إلى «توحيد الصفوف والتعلم من تجارب الماضي لمن يلوح بالحرب»، مؤكداً على ضرورة إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحقق آمال الشعب، وفق وسائل إعلام محلية.

إلى ذلك أكد رئيس الأركان العامة التابعة لحكومة الوحدة محمد الحداد الثلاثاء سعي حكومة الدبيبة لتوحيد الجيش.

وقال في تصريحات نشرتها وسائل إعلام محلية: «عقدنا العزم على بناء جيش، ومددنا أيدينا لإخوتنا في الجيش لبناء جيش واحد».

كما أضاف أن «الجيش هو الأساس الأول للدولة، ولن نكون إلا في خدمة الدولة والشعب، وهذه هي عقيدتنا العسكرية التي لن نحيد عنها».

بدوره، أعلن رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي،أمس الأول الثلاثاء، أن المجلس يعمل على توحيد المؤسسة العسكرية في البلاد، من خلال إعادة بناء الثقة بين رئاسة الأركان العامة بالمنطقتين الشرقية والغربية.

يشار إلى أنه ثمة تقارب عسكري بين الشرق والغرب الليبي، من خلال اجتماعات متتالية بين رئيسي الأركان بحكومة الوحدة الوطنية محمد الحداد، ونظيره بالجيش الليبي عبد الرزاق الناظوري، في خطوة قد تقود إلى توحيد المؤسسة العسكرية في البلاد.

وخلال آخر اجتماع في العاصمة طرابلس عقد قبل 3 أسابيع، اتفق الطرفان على تسمية رئيس أركان واحد للمؤسسة العسكرية، ووضع برامج تدريب مشتركة والتنسيق في الأعمال، إلى جانب تفعيل القوة المشتركة التي تم الاتفاق على تشكيلها في اتفاق وقف إطلاق النار.

كما يدعم المجلس الرئاسي هذه الجهود، حيث قام بصفته القائد الأعلى للجيش، بحل كافة الغرف العسكرية التي تم إنشاؤها منذ سنوات لأغراض مختلفة، وذلك في سياق المساعي التي يقودها لتوحيد المؤسسة العسكرية.وتوحيد المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا، التي تعيش على وقع انقسام منذ 7 سنوات، هو واحد من أهم المطالب والركائز الأساسية لإعادة الاستقرار والسلم إلى البلاد، وسط آمال بأن تفرز هذه الاجتماعات المتتالية نتائج إيجابية.

يذكر أن محادثات إعادة توحيد المؤسسة العسكرية كانت تعثرت أكثر من مرة على الرغم من الدعم والوساطات الدولية من الأطراف المعنية بالشأن الليبي، واصطدمت بعدة عراقيل، أهمها الخلاف حول منصب القائد الأعلى للجيش الليبي، بالإضافة إلى غياب كامل للثقة، ورفض الميليشيات التخلي عن سلاحها.

مطار معيتيقة يستقبل أول رحلة طيران مصرية منذ 8 سنوات

طرابلس – «وكالات»: هبطت طائرة تابعة لشركة مصر للطيران، أمس الأول الثلاثاء، في مطار معيتيقة بالعاصمة الليبية طرابلس، بعد توقف دام 8 سنوات.

وأجريت مراسم استقبال خاصة للطائرة المصرية، حيث رشت مركبات مكافحة الحرائق في المطار المياه على الطائرة، في تقليد يعرف بـ«التحية المائية»، ويعبر عن الترحيب بالطائرة وركابها.

وبدأت مصر للطيران تسيير الرحلات الجوية الخاصة من مطار شرم الشيخ الدولي، إلى مطار معيتيقة بالعاصمة الليبية طرابلس، في إطار استراتيجية وزارة الطيراني المدني الرامية لتنشيط الحركة الجوية والسياحية الوافدة إلى مصر.

وستستمر الرحلات الجوية الخاصة بين المطارين، حتى 11 أكتوبر المقبل، لنقل عدد من المجموعات السياحية من ليبيا إلى مدينة شرم الشيخ، المطلة على البحر الأحمر، بالتنسيق مع شركة الدخيلة للخدمات السياحية في ليبيا.

وقال رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لمصر للطيران، عمرو أبو العينين، إنه تم الاتفاق على أن يتم تسيير الرحلات بين المطارين بمعدل رحلة واحدة أسبوعيا، وذلك على متن طائرات مصر للطيران.

وكانت مصر للطيران استأنفت الرحلات الجوية إلى مدينة بنغازي في الشرق الليبي في أبريل الماضي، بعد توقف دام 11 عاما، بسبب الاضرابات في البلاد.

وتوقفت الرحلات الجوية إلى طرابلس في الغرب الليبي عام 2014.

وفي عام 2021، زار رئيس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، طرابلس حيث أعاد افتتاح السفارة المصرية هناك، وتعهد بإعادة الرحلات الجوية المباشرة بين البلدين.

محكمة تونسية توقف تنفيذ قرار الرئيس عزل عدد من القضاة

ماكرون يصف الاستفتاء في تونس بـ «المرحلة المهمة» ويدعو سعيد إلى «حوار تشارك فيه جميع الأطراف»

الرئيسان الفرنسي إيمانويل ماكرون والتونسي قيس سعيّد -أرشيف

عواصم – «وكالات»: وصف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أمس الأول الثلاثاء في محادثة هاتفية مع نظيره التونسي قيس سعيّد الاستفتاء المثير للجدل الذي أفضى إلى تبني دستور جديد في تونس يمنح صلاحيات واسعة للرئيس بأنه «مرحلة مهمة»، ودعا ماكرون سعيّد للعمل من أجل «حوار تشارك فيه جميع الأطراف» في البلاد.

اعتبر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أمس الأول الثلاثاء الاستفتاء المثير للجدل الذي أفضى إلى تبني دستور جديد في تونس يمنح صلاحيات واسعة للرئيس بأنه «مرحلة مهمة» ودعا نظيره قيس سعيّد للعمل من أجل «حوار تشارك فيه جميع الأطراف».

وقالت الرئاسة الفرنسية في ختام محادثة هاتفية بين الرئيسين إن «رئيس الجمهورية ذكر أن إجراء الاستفتاء على مشروع الدستور في 25 يوليو خطوة مهمة في عملية الانتقال السياسي الجارية».

وأضافت الرئاسة أنه «أكد على ضرورة استكمال الإصلاحات الجارية في المؤسسات في إطار حوار شامل مع احترام سيادة تونس».

تم تبني الدستور الجديد بغالبية ساحقة نسبتها 94.6 بالمائة وفقا للنتائج الأولية لكن معارضيه قالوا إن نسبة المشاركة التي بلغت نحو ربع الناخبين تقوض هذه النتيجة. ويتوقع إجراء انتخابات تشريعية في 17 ديسمبر.

وكانت قد حذرت الولايات المتحدة من خطورة عدم ضمان الدستور بشكل كاف حقوق وحريات التونسيين.

فيما دعا الاتحاد الأوروبي السلطات إلى «الحفاظ» على الحريات الأساسية وأصر على الحاجة إلى «توافق واسع» بين القوى السياسية والمجتمع المدني من أجل «تطبيق جميع الإصلاحات السياسية والاقتصادية المهمة» في المستقبل.

وتواجه تونس أزمة اقتصادية تفاقمت بسبب كوفيد19– والحرب في أوكرانيا التي تعتمد عليها في استيراد القمح، وتشهد استقطابا شديدا منذ أن تولى سعيّد، المنتخب ديمقراطيا في العام 2019، جميع السلطات في 25 يوليو 2021.

يمنح الدستور الجديد المثير للجدل صلاحيات واسعة لرئيس الدولة، ممّا يخالف النظام البرلماني المعمول به منذ العام 2014.

وينص الدستور على أن يتولى الرئيس السلطة التنفيذية بمساعدة رئيس حكومة يعينه ويمكن أن يقيله إن شاء، بدون أن يكون للبرلمان دور في ذلك.

كذلك يملك الرئيس، القائد الأعلى للقوات المسلحة، صلاحيات ضبط السياسة العامة للدولة ويحدد اختياراتها الأساسية، ولمشاريعه القانونية «أولوية النظر» من قبل نواب البرلمان.

كما أكد الرئيس الفرنسي أن تونس يمكن أن «تعتمد على دعم فرنسا» في مباحثاتها مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض شرط تنفيذ برنامج الإصلاحات.

وقال أيضا إن «فرنسا مستعدة للعمل مع تونس لتلبية الحاجات الغذائية» للبلاد في مواجهة النقص الذي سببته الحرب في أوكرانيا، أحد أكبر منتجي الحبوب في العالم مع روسيا.

من جهة أخرى أوقفت المحكمة الإدارية في تونس، تنفيذ قرار الرئيس قيس سعيّد عزل عدد من القضاة الصادر في يونيو الماضي.

جاء ذلك وفق المتحدث باسم المحكمة عماد الغابري، في تصريحات لإذاعة «ابتسامة» (خاصة) أمس الأربعاء.

وقال الغابري، إن «رئاسة المحكمة الإدارية استكملت النظر في جميع ملفات الاستئناف، وقررت وقف تنفيذ قرار الإعفاء بالنسبة لعدد من القضاة (دون ذكر رقم) وذلك بعد الاطلاع على المعطيات الواقعية والقانونية الجاري بها العمل خلال التحقيق».

من جهته، أكد رئيس جمعية القضاة مراد المسعودي، في تصريح للإذاعة ذاتها، أن «حوالي 47 ملف طعن قدمها قضاة شملهم قرار الإعفاء تم قبول إيقاف التنفيذ فيها بانتظار تجديد الاستئناف لبقية القضاة (المعزولين)».

وفي يونيو الماضي، أصدر سعيّد أمرا رئاسيا بإعفاء 57 قاضيًا من مهامهم، بتهم بينها «تغيير مسار قضايا» و«تعطيل تحقيقات» في ملفات إرهاب وارتكاب «فساد مالي وأخلاقي»، وهو ما ينفي القضاة صحته.

وقوبل هذا المرسوم برفض من نقابات وأحزاب تونسية وانتقاد دولي حاد، لا سيما من الولايات المتحدة ومنظمة العفو الدولية.

ومنذ 25 يوليو 2021، تعاني تونس أزمة سياسية حادة حين بدأ سعيّد فرض إجراءات استثنائية منها إقالة الحكومة وتعيين أخرى وحل البرلمان ومجلس القضاء وإصدار تشريعات بمراسيم قضائية.

تركيا: تحييد 9 إرهابيين شمالي سوريا

عواصم – "وكالات": أعلنت وزارة الدفاع التركية، أمس الأربعاء، تحييد 9 إرهابيين من تنظيم "بي كي كي / واي بي جي" شمالي سوريا.

وأوضحت الوزارة، في بيان، أن عملية التحييد جاءت بعد محاولة الإرهابيين التسلل إلى مخفر حدودي بولاية ماردين لتنفيذ عملية فيه.

ونفذت القوات التركية بالتعاون مع الجيش الوطني السوري عمليات عدة شمالي سوريا، ضد تنظيمي "داعش" و"بي كي كي / واي بي جي".

وطهّرت عبر تلك العمليات آلاف الكيلو مترات من الأراضي من الإرهابيين، وأتاحت الفرصة لآلاف السوريين لعودة آمنة إلى أراضيهم.

فرمنذ 7 أيام.. الأردن يغلق ملف «السجين الهارب»

عواصم– «وكالات»: أغلقت الأجهزة الأمنية في الأردن قضية السجين الهارب من سجن سواقة جنوبي العاصمة عمّان منذ 7 أيام، بعد أن أعلنت توقيفه من قبل فريق التحقيق في الأمن الوقائي ، وإيداعه في السجن مجدداً.

وأكد مصدر أمني أردني أن السجين (ص.ع) الذي نفذ عملية الهرب، من سكان إحدى قرى الشونة الشمالية، وهو نزيل في سجن سواقة شديد الحراسة، ومدان بجريمة الشروع بالقتل، وفترة محكوميته تستمر حتى العام 2031.

وفور انتشار رواية هروب سجين أردني، سارعت مديرية الأمن العام وعلى لسان الناطق الإعلامي العقيد عامر السرطاوي بتأكيد الخبر عبر بيان رسمي أكد فيه أنه جرى تشكيل لجنة بحث وتحقيق في حادثة فرار نزيل في أحد مراكز الإصلاح والتأهيل قبل أسبوع.

كما أضاف الناطق الإعلامي أنه ولدى إجراء التفقد المسائي لنزلاء مركز سواقة لم يُعثر على النزيل داخل المركز، حيث جرى على الفور فتح تحقيق للبحث عن النزيل وإجراء التحقيق في كيفية فراره من داخل المركز.

لم يصدر عن الأمن العام أية رواية تتحدث عن طريقة الهروب من سجن سواقة محكم الحراسة في وسط الصحراء، لكن وسائل إعلام أردنية بينت أن السجين الهارب هو من أرباب السوابق وليس شخصية سياسية أو موقوف رأي، أو مسؤولا سابقا، حيث تمكن من الهرب عبر إحدى الشاحنات التي كانت محملة بالخزائن.

وتمكن السجين من الهرب مختبئا داخل إحدى الخزائن المحملة في الشاحنة الكبيرة التي كانت تحمل عددا كبيرا من الخزائن الثقيلة التي يصعب تفتيشها عند خروجها عبر بوابة السجن، لأن عملية التفتيش تتطلب تنزيل الخزائن الثقيلة المكدسة في الشاحنة عند تلك البوابة.

وبعد 7 أيام من الهروب والاختباء، قال الناطق الإعلامي باسم مديرية الأمن العام، إن المتابعة والجهود التحقيقية التي بُذلت منذ اللحظة الأولى لفرار سجين سواقة مكنت فريق التحقيق في الأمن الوقائي اليوم من تحديد مكانه وإلقاء القبض عليه.

وأضاف الناطق الإعلامي أنه بوشرت التحقيقات مع النزيل للوقوف على ملابسات هروبه واتخاذ الإجراءات القانونية بحقه وبحق من ساعده في الاختباء بعد فراره.

وبالتوازي مع ذلك فإن هيئة التحقيق المشكلة لدى القضاء الشرطي ستستمع لأقوال النزيل لمتابعة التحقيق الذي تجريه للوقوف على الخطأ الذي تسبب بفراره من داخل مركز الإصلاح والتأهيل واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المقصرين.

يذكر أن قانون العقوبات الأردني يجرم الهروب من مراكز التوقيف والسجون، وذلك بحسب المادة 228، حيث سيضاف الحكم الجديد الذي سيحكم على الجاني على الحكم السابق، لأن عقوبة الفرار تعتبر جريمة مستقلة.

وينص البند الأول من المادة 228 من قانون العقوبات على أن كل من كان موقوفا بصورة قانونية من أجل جريمة وهرب، يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات إذا كان موقوفا بجناية، ولمدة لا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تزيد على 50 دينارا إذا كان موقوفا بجنحة، فيما ينص البند الثاني على أن كل محكوم عليه بعقوبة مؤقتة من أجل جناية أو جنحة فهرب، يضاف إلى عقوبته الأصلية مدة لا تزيد على نصفها، إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك.وفي حال ثبت وجود إهمال يسند للمتهمين عقوبة الإهمال المؤدي لفرار سجين من الحفظ القانوني، ومخالفة الأوامر والتعليمات، مشيرا إلى أنه في حال كان هناك تسهيل لفرار النزيل قد تصل العقوبة إلى 5 سنوات مع الطرد من الخدمة.